

الفصل الخامس

المقابلة

بين الهولوكوست اليهودي والألماني

obeikandi.com

(١)

الهولوكوست الصهيوني

والهولوكوست الألماني

الهولوكوست هو الإبادة، ويمكن تعريفه بالنظر إلى مرتكبيه كما هو في العنوان، والكلمة في الأصل يونانية، وتعني القربان الذي يقدم إلى الآلهة، كما يعرف المصطلح بالنظر إلى ضحاياه (الفلسطيني)، ولكنني آثرت التعريف بفاعله. فقد هدد نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير ٢٠٠٨ بأن الجيش سيجري هولوكوست في غزة، ثم بدأ الجيش في اليوم التالي تنفيذ هذا الهولوكوست. والهولوكوست هو مصطلح المحرقة التي قال اليهود إنهم تعرضوا لها في أفران الغاز في ألمانيا النازية، وظل اليهود يفرضون على العالم قصتهم عن المحرقة ويعاقبون كل من يخرج على نص هذه القضية سواء في الأحداث أو نوع الإبادة أو العدد، كما ادعى اليهود أنهم وحدهم الذين أُحرقوا، وأن استخدام هذا المصطلح قاصر عليهم، أي إنه لم يحرق في التاريخ غيرهم، وهم لذلك يبتزون العالم كله والضمير الإنساني بهذا الحادث، فحصلوا على ما يعدونه تعويضات باهظة من ألمانيا ومن غيرها، وتعقبوا كل من كان له علاقة من أي نوع بهذه المحرقة.

وليس لنا مصلحة في التشكيك في وقوع المحرقة، ولا في إنكار الصفة الإجرامية لها، ولكن يجب التأكيد على أن المحرقة طالت العديد من الأعراق من غير اليهود، ولكن يهمننا قطعاً أن نؤكد في هذا المقام على عدد من الحقائق الهامة.

الحقيقة الأولى، هي أن استخدام مصطلح الهولوكوست لأول مرة في الخطاب الرسمي الإسرائيلي هو نهاية لاحتكار اليهود للابتزاز باسم هذه المأساة. ولكن إذا كان النازيون هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة فإن اليهود عمدوا إلى تضخيمها وبيان فظاعتها كجزء من أساسيات المشروع الصهيوني، ولتبرير هجرتهم إلى فلسطين وكان الأولى أن يهاجروا إلى الدول المجاورة لألمانيا، ولم يكن الفلسطينيون هم الذين ساعدوا النازيين على إحراق اليهود. أما الهولوكوست الفلسطيني فقد ارتكبه يهود إسرائيل دون جريرة ارتكبتها الفلسطينيون بحقهم، حتى يقال إنه انتقام منهم.

الحقيقة الثانية، هي أن المشروع الصهيوني الذي يقوم على اقتلاع السكان الأصليين الفلسطينيين وإحلال اليهود محلهم في أرضهم يعتمد الإبادة والهولوكوست مذهباً رسمياً وأسلوباً معلناً، ولذلك فإن تهديد نائب وزير الدفاع لا جديد فيه، وكأنه يريد أن يؤكد براءة إسرائيل في السابق من الإبادة، ولكن الحقيقة أن الهولوكوست هو طابع السلوك الإسرائيلي، مادام الهولوكوست أسلوباً رافق المشروع الصهيوني، وقامت الدولة الصهيونية على أساسه.

الحقيقة الثالثة، هي أن إبادة اليهود على يد النازي في ألمانيا وهم يتمتعون بالجنسية الألمانية جريمة يرتكبها النظام ضد المواطنين، ولكنها جريمة عنصرية لحقت بعناصر أخرى ألمانية أيضاً. وإذا كان قتل اليهود قد تم بدافع عنصري، فإن قتل الفلسطينيين هو الآخر هدفة إبادة صاحب الحق حتى تخلص لليهود أراضي فلسطين. وإذا كانت ألمانيا النازية لقيت ما يناسب جرائمها، فإن إسرائيل، وهي ترتكب جرائم أبشع، وقام العالم كله بتوثيقها، في حين عرف العالم بمحارق اليهود من المصادر اليهودية وحدها، لا تزال تلقى سكوت العالم كله وفي المقدمة العالم العربي، خاصة أن محارق إسرائيل للفلسطينيين معلنة ومستمرة، في حين جرت محارق اليهود والعالم كله مشغول في الحرب الكونية الثانية.

الحقيقة الرابعة، إذا كانت ألمانيا جعلت إبادة الأعراق الأخرى، ومن بينهم اليهود وهم أتباع أقدم دين سماوي، سياسةً رسميةً لها ضد مواطنيها، فإن إسرائيل الدولة العنصرية أصلاً تفخر بأنها تبعد الفلسطينيين، فهل يجوز ذلك من دولة الاحتلال التي يفترض فيها أن تبسط الحماية والأمن على الشعب المحتل؟



(٢)

مجلس الأمن

بين محرقة غزة ومجزرة القدس

الصورة تتحدث عن نفسها، فقد تناقل مجلس الأمن لعدة أيام؛ لكي ينعقد لمناقشة محرقة غزة وكل المحارق الصهيونية الأخرى السابقة، وسكت الجميع سكوت الأموات عن المحرقة، أما في مجزرة القدس فقد انعقد المجلس بعد ساعات، وتهيأ لإدانة جادة لهذا الإرهاب الفلسطيني كما تواترت الإدانات من كل جانب.

أدان الرئيس الأمريكي هذا الإرهاب بأشد العبارات كما فعلت كونداليزا رايس، وهي نفسها التي قالت: إنها تبارك محرقة غزة، ولا تشعر بأي ضيق من قتل الأطفال والمدنيين ما دامت إسرائيل لا تقصد الإضرار بهم، وإنما تركز على الأهداف الإرهابية. والصورة تقول بوضوح: إن الدم اليهودي مقدس، أما الدم الفلسطيني والعربي فهو مباح، بل إن إراقة الدم الفلسطيني والعربي قربي إلى الله، وكأن لليهود رباً آخر غير رب العالمين.

الصورة تقول بوضوح أيضاً: إن العدل للفلسطينيين مستحيل، وإن مسلسل قتلهم وإبادتهم وإحراقهم هو الأداة الرئيسية للتوصل

إلى تسوية مرضية لإسرائيل ولا عزاء للإرهابيين، ولولا أن أبا مازن تبرأ من نسبه الفلسطيني ومن ثم من تهمة الإرهاب، لما كان في مكانه ولما قبل أولمرت أن يصفحه.

نجم المشهد في مجلس الأمن في جلسة المحرقة وجلسة المجزرة هو المندوب الليبي، الذي كان صوت الحق الوحيد في سماء الظلم والغبن والتواطؤ الدولي، وهو لم يطلب المستحيل، إنه يطلب فقط بأن يسوي المجلس بين دم اليهود ودم العرب، فيدين المحرقة والمجزرة معاً دون تمييز. هذا الموقف البسيط جعل الدول الكبرى في المجلس تتردد في الاندفاع إلى إضافة المزيد من الظلم على الفلسطينيين، وذلك بالاستجابة لطلب إدانة المجزرة وحدها. ولنا على هذا المشهد ملاحظتان:

الأولى هي أن ليبيا التي عانت من القهر والظلم حلت محل قطر التي رفعت بكل شرف لواء الدفاع عن الحق العربي، حين باعه أصحابه وسكت عنه جيرانه وكبار قومه. وقد تلقى المندوب الليبي هجوماً مسعوراً من المندوب الصهيوني الإسرائيلي والصهيوني الأمريكي اللذين اتهما ليبيا بأنها غير تائبة عن إيواء الإرهاب، ولكن المندوب الليبي في جلسة المجزرة كان جسوراً، وهاجم العصاة الصهيونية، وأسعد المتعطشين إلى الإنصاف ولو بالكلمات.

الملاحظة الثانية، أنه من الظلم أن نسوي بين المجزرة والمحرقة، فكلاهما مظهران لمأساة إنسانية، ولكن يجب أن

نلاحظ أن المجزرة هي الابن البكر للمحرقة، كما أنها النتيجة المباشرة للمشهد في العالم وفي مجلس الأمن إزاء المحرقة.

وأخيراً، فإن الفارق الهائل بين المحرقة والمجزرة هو أن المحرقة سياسة رسمية لدولة عضو في الأمم المتحدة، ومن صنعها، وتباركها الدولة العظمى في العالم صراحة، أما المجزرة فهي عمل يائس لأشخاص أرادوا بهذا العمل أن يلفتوا بعنف إلى جريمة المحرقة، وأن يعلنوا بأن هذه العمليات هي الرد الوحيد على التواطؤ والصمت والاستخفاف بأرواح الفلسطينيين وتنطع العالم العربي، وتميز مجلس الأمن بين الدم اليهودي والدم العربي.

على الجانب الآخر؛ أدان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٦/٣/٢٠٠٨ الهجمات الإسرائيلية، ورغم أنه أدان أيضاً الصواريخ الفلسطينية على المدن الإسرائيلية وخفف الكثير من المصطلحات، إلا أن كندا عارضت كما امتنعت دول الاتحاد الأوروبي عن التصويت عليه، ولو كانت الولايات المتحدة عضواً في المجلس لما كان قد انعقد أصلاً.



(٣)

ضرورة التمييز بين

المحرقتين اليهودية والفلسطينية

في سياق التجريم والعقاب

في أعقاب هزيمة ألمانيا النازية في ربيع ١٩٤٥ انعقدت محاكم نورمبرج لمحاكمة المسؤولين الألمان عن اشتعال الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار مادي وإنساني يجلب عن الوصف، في الوقت الذي بدأت القصص المتعلقة بجرائم الحكم النازي ضد عدد من الأعراق والأديان؛ ومن بينهم اليهود الألمان، تتوالى. ومن الواضح أن الأحكام التي أصدرتها محاكم نورمبرج عكست فظاعة هذه الجرائم، التي تفرد اليهود دون غيرهم بروايتها بشكل لا يزال محل جدلٍ، سواء في الكيفية أو العدد أو الأسباب والظروف. ترتب على ذلك أن تعاطف العالم كله مع مأساة اليهود وشجعوا هجرتهم إلى فلسطين بوتيرة أسرع بدت معه قسوة الروايات عن المأساة مبرراً لاحتضان فلسطين لهم، رغم أن الهجرات اليهودية لم تنقطع منذ نهايات القرن التاسع عشر في إطار المشروع الصهيوني. وبدلاً من أن يعود اليهود إلى ألمانيا للاقتصاص من

جلاديتهم تحول اليهود في فلسطين إلى جلادين لمضيفهم، وأعلنوا عزمهم على إبعاد المضيف من أرضه بدعاوى بائسة لا يصدقها طفل، في صورة بدت فيها مؤامرة الغرب لحل مشاكله اليهودية واضحة على حساب العالم العربي. وبعد قيام إسرائيل استغلت قصص الهولوكوست لتضخيم المأساة حتى ترفع معدل الابتزاز المالي والسياسي ليدفع الشعب الألماني كله ثمن هزيمته أو جريمة نظامه، كما سمح ذلك لإسرائيل بأن تضع بياناً بكل من يظن أن له علاقة بهذه المأساة، وتقوم بنفسها باصطياده ومحاكمته أمام محاكمها، مدعية أنها وكيل الدم عن كل يهود العالم منذ الأزل وإلى الأبد، فتحصل التعويضات نيابة عنهم، وتقدم من تشاء ثمناً لجريمته ضدّهم، غير عابئة بأحكام القانون الدولي، وأحياناً قرارات مجلس الأمن، الذي أذان مرة واحدة خطف إيخمان من الأرجنتين إلى إسرائيل عام ١٩٦١. وتقول قصص الهولوكوست: إن الانتقام النازي أعدم اليهود إعداماً في غرف الغاز وفق الروايات اليهودية خاصة من الناجين، كما قالت: إن أعداد الضحايا هي ستة ملايين يهودي، وهو فيما يبدو كل يهود العالم في ذلك الوقت، حين كان سكان ألمانيا لا يزيدون عن ١٢ مليوناً، أي إنه وفق هذه الروايات كان نصفهم من اليهود، وهي روايات حُظر على كل الأوربيين البحث والتساؤل أو التشكيك فيها، وإلا وقعوا تحت طائلة القوانين الأوربية (الديمقراطية).

يلاحظ أن اليهود الضحايا كانوا يحملون الجنسية الألمانية، وأن روايات كثيرة تواردت حول سبب إعدامهم بهذه الطريقة، ولكن

على كل حال لم يكن القانون الدولي في ذلك الوقت يتدخل في العلاقة بين المواطن ودولته، ولكن هزيمة ألمانيا هي التي أتاحت نشر الروايات وتطبيق عدالة المنتصر على المهزوم، ولو كانت ألمانيا قد انتصرت لما سمعنا عن محارق اليهود أو غيرها. ومع أن العرب تعاطفوا مع مأساة اليهود، وقامت صحيفة الأهرام بجمع الأموال لرعايتهم في فلسطين وتنادى كبار المثقفين المصريين لنجدتهم، إلى أن أحداً لم يدرك حينذاك عمق المخطط الذي صور مآسي اليهود في أوروبا في القرن التاسع عشر، حتى يبرر ظهور المشروع الصهيوني، ويجمع اليهود في دولة واحدة حلاً لمشكلتهم، ثم المبالغة في مأساة الهولوكوست حتى تبرر كل الأفعال الإسرائيلية بما في ذلك مذابحها ضد الفلسطينيين، كأنهم هم المسؤولون عن المحرقة اليهودية. لم يرَ أحد محارق اليهود، كما أن كل الروايات عنها من مصادر يهودية، ومع ذلك لا نملك إلا إدانة أي جريمة مهما كان عدد الضحايا قليلاً، وحتى لو ارتكبوا الخيانة العظمى للبلد الذي آواهم وهو ألمانيا.

أما المحرقة الفلسطينية فقد وقف العالم كله ولأكثر من أسبوعين، وعلى الفضائيات يتفرج، بل وشجعت حكومات أوربية والولايات المتحدة على الاستمرار في المحرقة، وكان أول مؤتمر صحفي لهيلاري كلينتون مناسبة لصب تعصبها على صواريخ حماس وهي قطعاً سعيدة بمحرقة غزة مادام الضحايا فلسطينيين، ولم تتأثر هذه القلوب المتحجرة بالمشاهد الإنسانية بالغة القسوة والطائرات الحربية تمزق أجساد الناس وهم يتلون الشهادة على الهواء، وبعض

المشاهد التي تظهر أن يهود إسرائيل لا ينتمون إلى جنس البشر، وأن أيديهم ملطخة بالدماء، ومع ذلك لا يجدون حرجاً في التباكي على ما يعانونه من صواريخ المقاومة. وقد استفز مشهد شيمون بيريز في قمة دافوس يوم ٣٠/١/٢٠٠٩ وهو يتباكى على ما حل باليهود، ويبرر قتلهم للأطفال بدم بارد، وقتل أحد جنوده لطفل وتمزيق جثته وإلقائها للكلاب تنهشها؛ هذه المشاهد، ومشهد التباكي استفز أردوغان رئيس وزراء تركيا الذي تصدى لبيريز، لكن العرب الآخرون، وعلى رأسهم عمرو موسى، قد التزموا الصمت التام، وبدا وكأن أردوغان يدافع عن دم لا ولي له احتساباً لوجه الله ودفعاً للظلم.

لقد أعدم هتلر يهود ألمانيا لأسباب تناقلتها كتب التاريخ، ولم يعرف أحد شيئاً عما نقلته القصص اليهودية، ومع ذلك ابتزت إسرائيل العالم كله بهذه القصص والروايات، ومقابل ذلك تفخر إسرائيل بحرق الفلسطينيين وتزعم أنها تدافع عن نفسها، وكل حججها ساقطة مستفزة، ولو كان العدل قائماً على الأرض لفعل في أولادهم وبناتهم بمثل ما عاناه الفلسطينيون، وأنا أستبعد أن يظل الظلم سائداً والمحاباه الفجة واضحة لمصلحة اليهود. بل إن يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير من كل عام، هو يوم الأمم المتحدة لإحياء ذكرى محرقة اليهود، فهل يجروء أمين عام الأمم المتحدة على أن يحدد يوماً لمحرقة غزة؟

لقد أعلنت إسرائيل أنها فخورة بما فعلت، وبأن جنودها شجعان

أبطال لأنهم قهروا الدولة العظمى في غزة المسلحة بكل أنواع الأسلحة، في مشهد سيظل شاهداً على السقوط الأخلاقي والإنساني (لشعب الله المختار)، وكأنه اختير خصيصاً لإشاعة الخراب والدمار والقتل والفساد في أرض الله، والله لا يحب الفساد. من ناحية أخرى، تعهدت إسرائيل بحماية جنودها الأبطال من الملاحقة القانونية، وأعلنت ليفني يوم ١/٣٠ أن إسبانيا سوف تعدل قوانينها حتى يفلت المجرمون اليهود من العقاب أمام محاكمها. لقد أساءت ألمانيا إلى بعض مواطنيها في محرقة اليهود، ونقل اليهود روايات المحرقة، بينما ارتكبت الدولة الصهيونية أبشع مجازر التاريخ بأسلحة غريبة ومساهمة إجرامية من الدول الكبرى، وأمام العالم أجمع باستخدام كل أنواع الأسلحة حتى المحرمة في حروب الجيوش. فهل ستر الغرب عورته بعد أن تكشفت الحقائق، وهي أن إسرائيل صنعتته وحش إجرامي ينهش لحم العرب، ويحرق جلودهم بمباركة الغرب، فلم يكتف الغرب بإبعاد يهوده إبعاد البعير المبعد، وإنما انطلق هذا البعير بكل عقده في تدمير حضارة الإنسان في المنطقة، وهل المرتقبون من الوحش الصهيوني لا يزالون مصرين على مهادنته والانسحاب أمامه، ورفع رايات السلام البائس التي تغذي هذا العدو بنا كلما رأى هذه الرايات؟.



لماذا لا يتم التحقيق أيضاً

في الهولوكوست اليهودي؟

يقول اليهود: إنهم تعرضوا لمحرقه على يد السلطات الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية في عهد هتلر، وإن الرواية اليهودية هي المصدر الوحيد لهذه المحرقه. وقد أحاط اليهود هذه الرواية بقدسية خاصة أعلى من قدسية الكتب السماوية، فلا يجوز لأحد أن يبحث أو يفحص أو يستفسر أو ينتهي إلى أي خلاصات تناقض الرواية اليهودية. وبذلك فرض اليهود على أوروبا والولايات المتحدة قيلاً على حرية الفكر والبحث والتعبير بالمخالفة لأحد أهم قيم النظام الديمقراطي. وقد أظهر الغرب خضوعاً عجيباً للرغبات اليهودية، في حين استباح باسم الحرية أية مقدسات أخرى حتى تلك الدينية في الإسلام والمسيحية، وشرع الغرب القوانين التي تحظر أي بحث في الرواية اليهودية ووضع العقوبات اللازمة لمن يجرؤ على البحث في هذه الرواية. ويشهد عدد ضحايا هذه القوانين في بلاد الغرب كافة على مدى الصرامة والقسوة التي تطبق بها الحكومات هذه القوانين حرصاً على هذه الأسرار الرهيبة.

والتهمة الجاهزة دائماً هي معاداة السامية، بل إن هذه التهمة قد تطورت من القرن التاسع عشر حتى الآن، وأصبحت تلحق بكل من ينتقد الإجراء الإسرائيلي، وكأن من حق اليهود أن يبيدوا غيرهم، بينما لا يجوز لغيرهم أن يتساءل عن جوانب هذه الرواية اليهودية المقدسة. وعندما تحدث نجاد في هذه القضية جعلته إسرائيل والجماعات اليهودية عدوها التاريخي، وحشدت العالم كله ضده؛ لأنه تجرأ على أن يمس بقدس الأقداس الذي أحاطته إسرائيل بكل أغازه بهذه الطبقة الكثيفة من القداسة، بل إن الولايات المتحدة أصدرت في عام ٢٠٠٤ قانوناً يلاحق كل من ينتقد إسرائيل أو يشكك في رواية المحرقة على مستوى العالم، وهو قانون معاداة السامية. وسوف تظل هذه النقطة محل جدل واستغراب وإحراج خاصة أن إسرائيل قد استخدمتها بطريقة نفعية مالياً وسياسياً، ولكي تفرض الإرهاب الفكري على كل من يجرؤ على نقدها. من ناحية أخرى فإن المحرقة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة والتي تابعها العالم كله على الفضائيات وفي كافة وسائل الاتصال في عرض مستمر دام ثلاثة وعشرين يوماً، كانت واضحة للعيان. ومع ذلك تشكلت عدة لجانٍ لتقصي الحقائق، كما ذهبت إلى غزة عشرات الوفود للتثبت من الجرائم الإسرائيلية، وكان آخر هذه اللجان وأهمها هي لجنة جولدستون رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقد خصص نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل جزءاً كبيراً من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لمهاجمته واتهمه بأنه أذان الضحية وأغفى (المعتدي الفلسطيني). وقد فهم نتانياهو بحق أن هذا

التقرير هو مقدمة جادة لمحكمة إسرائيل أخلاقياً وجنائياً، خاصة أن جولدستون يهودي وصديق لإسرائيل ولكن فظاعة المحرقة جعلت الحق عنده أعلى من غيره، كما أنه أوصى بعرض التقرير على مجلس الأمن لتحويل المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، والنظر في فرض عقوبات على إسرائيل في مجلس الأمن. نحن إذن أمام مشهدين؛ الأول هو المحرقة اليهودية، مصدره الرواية اليهودية، مما أثار الشكوك حوله. ونظراً لأهميته القصوى في سياق العقلية الصهيونية أحاطته بقدسية أعظم من قدسية الكتب المقدسة.

المشهد الثاني واضح للعيان تتطابق فيه جميع الروايات، ولا يزال حياً في الذاكرة وشاهده الملايين، ولذلك لا شبهة فيه ومع ذلك قامت لجان التحقيق، لاعتبارات فنية باستجلاء جوانبه، ورفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجان؛ لأن جرائمها أكبر من أن يتم تبريرها بذرائع واهية، أو أن تغطي عليها الضجة حول الاستيطان واختزال مأساة الفلسطينيين، فيما دفعت إليه إسرائيل ملف القضية. واستجلاء للحقائق وقطعاً للشكوك وإظهاراً للحقيقة لماذا لا تتشكل لجنة دولية مستقلة برئاسة جولدستون أيضاً، ويكون أعضاؤها جميعاً من اليهود؛ لإظهار الحقيقة حتى لا يجرؤ أحد بعد ذلك مثل الرئيس الإيراني أحمددي نجاد على التشكيك في وجود المحرقة اليهودية أصلاً، أو في المعلومات المتعلقة بها؟



محنة غزة أم محنة السودان؟

تتكاثر على الجسد العربي الهموم والأزمات، فأمام مسألة إعادة إعمار غزة، وما جرى في مؤتمر شرم الشيخ، واستحالة الإعمار مع كل هذا الحشد الدولي دون رضا إسرائيل، يبرز التوتر الذي أشاعه قرار المحكمة الجنائية ضد الرئيس البشير الذي صدر مساء يوم الأربعاء الرابع من آذار/ مارس ٢٠٠٩ ليزاحم موضوع الإعمار. فالتناقض بين السخاء المفاجئ الذي بلغت فيه المساهمات إلى أكثر من خمسة بلايين دولار، وعجز الدول المشاركة، كما أشرنا، يغري بالمعالجة، ولكن صدور قرار المحكمة أضافهما جديداً إلى ما سببه المشروع الصهيوني من هموم، ورأيت أن أختتم هذه السطور بهذا الهم الطارئ. ورغم أن المدعي العام للمحكمة قد أفتى بأن صدور القرار يعني بشكلٍ آلي استقالة الرئيس البشير من منصبه، إلا أن القرار نفسه مثل صدمة كبيرة. وليس هناك مجال للتنافس بين الموضوعين؛ لأنهما يصدران من مصدر واحد، فمؤتمر شرم الشيخ هو أثر من آثار العدوان الإسرائيلي على غزة، وقرار المحكمة هو قمة التعبير عن المؤامرة الصهيونية على السودان، فمصدر العمليين واحد، والجسد الذي يتلقى الطعنة هو

الجسد العربي في غزة والسودان. ومن الواضح أن السودان قد أصبح من أهم وأحدث ساحات الصراع مع إسرائيل، ويتعين على العالم العربي أن يدرك ذلك، وقد بادر وزراء الخارجية العرب يوم ٣/٣ بالتعبير عن دعم السودان. أما إعمار غزة وسيل التبرعات مع الدعوات بأن يهدي الله إسرائيل فتكف عن التدمير، وأن تسمح بمرور مواد الإعمار فسوف يجعل كل هذه التبرعات حبراً على ورق؛ لأن استمرار الاحتلال هو المشكلة، كما أن تجنب الجميع الإشارة، ولو بشكل عابر، إلى مسؤولية إسرائيل وضرورة أن تدفع تعويضات عن هذا الدمار، قد أعطى إسرائيل رخصة فرض الشروط والاستغلال السياسي الفاضح لمأساة القطاع، سوى ما ورد بكلمة الرئيس مبارك في الافتتاح بأن السلام هو الضمان لعدم تكرار دمار غزة بعد تعميرها، وهذا صحيح ولكن من الواضح أن السلام العادل لا يزال حلماً بعيد المنال.

على الجانب الآخر، صدر حكم الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية مؤيداً لطلب المدعي العام بتقديم البشير للمحاكمة، ومع أن هذا الحكم يعاني من ثغرات قانونية يجب تحديدها أمام محكمة العدل الدولية، إلا أن اللافت هو تلك الحملة التي قرر فيها المدعي العام، بالمخالفة لمتطلبات وظيفته، أن أي دولة يجب أن تعتقل البشير، وهي سابقة غريبة تمثل استخفافاً بالعالم العربي، في حين رفض المدعي العام نفسه التحقيق في جرائم إسرائيل في غزة؛ سواء بناء على متطلبات وشكاوى منظمات وأفراد، أم بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك انتهاك لنظام المحكمة.

ويصدر قرار المحكمة الجنائية الدولية أيضاً فيما يشدد قادة التمرد على علاقتهم بإسرائيل، كما تبرئ محكمة يوغوسلافيا الرئيس الصربي السابق من كل الجرائم الموثقة ضد كوسوفا. تلك هي عدالة المؤامرة، ولذلك لا بديل أمام العالم العربي سوى مساندة السودان سياسياً وإعلامياً، ودعمه قانونياً في معركته الطويلة ضد الصهيونية.

